

كلمة وفد الجمهورية اليمنية
(السيد الرئيس، أصحاب السعادة، السيدات المسادرة) سعدكم بالخبر حسماها
بداية يود وفد بلادي تهنئكم لانتخابكم رئيساً للدورة التاسعة والخمسين للجنة
المخدرات ، كما نود تهنئة أعضاء المكتب على الثقة التي أوليت لهم .

وفي هذه السانحة يُعرب وفد بلادي عن شكره وتقديره للجهود التي بذلت وتبذل في
سبيل التحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية
ونتقدم بشكر خاص لسعادة السفير خالد شمعة مُثمنين جهوده في هذا الإطار ، كما
نشيد بدور السكرتارية في الاعداد والتحضير لهذا الاجتماع .

السيد الرئيس... .

لاشك أن المخدرات تعد من المشكلات التي تعاني منها كافة دول العالم؛ لما لها من
أضرار بالغة على النواحي الاجتماعية والصحية والاقتصادية ، وما زالت تعتبر
مصدر مقلقاً في العالم على امتداد تاريخها الماضي والحاضر وربما المستقبل ، الأمر
الذي يتطلب أن يصطف المجتمع الدولي بأسره ، معززاً أوجه تبادل المعرف
والتعاون لصياغة الحلول المشتركة ومكافحة كل ما يتعلق بالمخدرات انتاجاً أو
زراعة أو تصنيعاً أو تهريباً أو ترويجاً في ضوء نهج متكملاً ومتوازن.

ومن منطلق المسؤولية المشتركة تجاه مشكلة المخدرات العالمية نرى أن انعقاد
الدورة الاستثنائية سيشكل مناسبة لبلورة الأفكار والرؤى وتبادل الخبرات و
التجارب في ضوء الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات والإعلان السياسي

وخطة العمل باعتبارهم الاطار الذي يواكب وينسق الجهود الدولية في مجال مكافحة المخدرات و المؤثرات العقلية.

السيد الرئيس

إن حجم مشكلة المخدرات في اليمن يعود لموقع اليمن الجغرافي ، فضلاً عن الامتداد الساحلي الكبير للجمهورية اليمنية الذي يزيد عن 2500 كم والتنوع الجغرافي الأمر الذي يفرض تحديات تستدعي دعم جهود الجمهورية اليمنية للحد من الآثار المترتبة على هذه المشكلة .

في الوقت نفسه تدرك الجمهورية اليمنية أن مكافحة مشكلة المخدرات بما لها من صلة بجرائم أخرى وعلى رأسها الإرهاب تعد مدعماً ومكملاً للمبادئ الأساسية التي تبني عليها مسيرة التطور والنمو الاقتصادي وعلاقتها بحقوق الإنسان بوجه عام. ومن هذا المنطلق تتجلى العلاقة الوثيقة بين موضوع مراقبة المخدرات والأشكال الأخرى للإجرام من جهة، وسياسات التنمية المستدامة من جهة ثانية.

السيد الرئيس

انطلاقاً من إن الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات تشكل الأساس لمواجهة هذا التحدي ما فتئت الجمهورية اليمنية تعزز مقتضياتها التشريعية المتعلقة بهذا المجال. كما قامت باستحداث إدارات للمكافحة في كل من خفر السواحل و مكافحة الإرهاب والأدلة الجنائية وبشكل متوازي سعت الجمهورية اليمنية لتعزيز دور الجهاز الصحي والرعاية الصحية على الرغم من الإمكانيات المحدودة.

ختاما

تؤكد الجمهورية اليمنية عزمها في إطار سياسة التعاون الإقليمي والدولي على التصدي لهذه الأفة بكل الوسائل.

سيدي الرئيس نتمنى لـ إعمالكم ومداولنكم أن تُكلل بالنجاح والتوفيق.